

كيفية التعامل مع أتعاب محامي الميراث في عند تعذر الاتفاق بين الورثة

الإجابة السريعة: كم أتعاب محامي الميراث في مصر؟

تختلف أتعاب محامي الميراث في مصر من قضية إلى أخرى، ولا يوجد سعر ثابت يصلح لكل قضايا التركة؛ فقد تكون الأتعاب مبلغًا مقطوعًا يتم الاتفاق عليه من البداية، أو نسبة من قيمة الحق محل النزاع، أو نظامًا مختلطًا يجمع بين مقدم أتعاب ونسبة عند انتهاء النزاع.

وتتحدد تكلفة محامي الميراث غالبًا بحسب:

- قيمة التركة أو العقار الموروث.
- عدد الورثة وأطراف النزاع.
- وجود قسمة رضائية أم قسمة قضائية.
- الحاجة إلى دعوى فرز وتجنيد.
- وجود امتناع عن تسليم الميراث.
- وجود طعن أو نزاع على مستندات التركة.
- عدد الجلسات والإجراءات والخبرة الفنية المطلوبة.
- خبرة المحامي وتخصصه في قضايا الميراث والتركات.

لذلك، لا يصح القول إن أتعاب محامي قضايا الميراث تكون دائمًا 5% أو 10%، وإنما الصحيح أنها تختلف حسب الاتفاق وطبيعة القضية والجهد القانوني المطلوب.

ولذلك، إذا كان النزاع قائمًا بين الورثة أو متعلقًا بقسمة التركة، فمن الأفضل الرجوع إلى [محامي قضايا الميراث بالزقازيق](#) لدراسة المستندات وتحديد الإجراء المناسب.

أتعاب محامي الميراث: 7 عوامل تحدد التكلفة - **كيف يتم حساب أتعاب محامي الميراث؟*

تختلف أتعاب محامي الميراث حسب طبيعة كل قضية، فقد تكون الأتعاب مبلغاً مقطوعاً، أو نسبة من قيمة الحق محل النزاع، أو مقدم أتعاب مع نسبة عند تحصيل الحق.

مبلغاً مقطوعاً

نسبة من قيمة الحق

مقدم أتعاب مع نسبة

1 قيمة التركة أو العقار الموروث
قيمة التركة أو العقار المحاب الموروث مقطوعاً من نسبة العسبة في تحصيل الحق.

2 الحاجة إلى دعوى فرز وتجنيب
وجود إلى إلى دعوى الميراث النزاع مبلغاً مقطوعاً، أو نسبة ير الحق فرز التجنيب.

3 وجود قسمة رضائية أم دعوى قضائية
وجود قسمة رضائية أم دعوى قضائية أو جع أن حصيل الحق.

4 الحاجة إلى دعوى فرز وتجنيب
عند امتناع إلى دعوى عن المحابي الميراث والحاجة إلى دعوى فر تسليم الميراث.

5 عدد الجلسات وإجراءات الخبراء
عدد الجلسات وإجراءات ودعاوي القسمة والبدنور وإجراءات الخبراء.

6

7 خبرة المحامي وتخصصه
خبرة المحامي وتخصصه، عن القسمة والفرز والتجنيب أو المضامصه وتخصصه.

محامي الميراث وتقسيم التركات ودعاوي القسمة والفرز والتجنيب
عبدالعزيز حسين عمار - محامي بالنقض - الزقازيق - الشرقية - مصر

مقدمة عن أتعاب محامي الميراث وتكلفة قضايا التركة

عند حدوث نزاع بين الورثة، يكون أول سؤال عملي يطرحه صاحب الحق هو: كم أتعاب محامي الميراث؟ أو ما تكلفة رفع قضية ميراث؟ أو هل أتعاب المحامي تكون نسبة من التركة؟

والحقيقة أن قضايا الميراث ليست نوعاً واحداً؛ فهناك فرق كبير بين استشارة بسيطة عن إعلام الوراثة، وبين نزاع كامل حول عقار موروث، أو دعوى فرز وتجنيب، أو امتناع بعض الورثة عن تسليم الميراث، أو طعن في قسمة التركة.

ولهذا، فإن أتعاب محامي الميراث في مصر لا تُحسب بطريقة عشوائية، وإنما ترتبط بطبيعة العمل القانوني، وقيمة الحق، وعدد الإجراءات، ودرجة التعقيد، والوقت الذي يحتاجه المحامي لإنهاء النزاع أو الوصول إلى أفضل نتيجة قانونية ممكنة.

وقد سبق أن تناولنا في صفحة ما هي تكلفة محامي الميراث؟ بعض [الأسئلة العملية حول مدة قضايا الميراث](#) وتكلفتها حسب درجة التعقيد.

في هذا المقال نوضح لك كيف يتم حساب تكلفة محامي الميراث، ومتى

تكون الأتعاب نسبة، ومتى تكون مبلغًا ثابتًا، وما الفرق بين أتعاب المحامي والمصاريف القضائية، مع مقارنة مختصرة بين مصر والسعودية وقطر والكويت والإمارات.

ما المقصود بأتعاب محامي الميراث؟

المقصود بـ أتعاب محامي الميراث هو المقابل المالي الذي يحصل عليه المحامي نظير الأعمال القانونية التي يقوم بها في قضايا التركة والمواريث، سواء كانت هذه الأعمال استشارية أو قضائية أو إجرائية.

وقد تشمل أعمال محامي الميراث ما يلي:

1. دراسة مستندات التركة.
2. تحديد الورثة والأنصبة الشرعية والقانونية.
3. مراجعة إلام الوراثة.
4. توجيه إنذارات رسمية للورثة الممتنعين.
5. رفع دعوى قسمة أو فرز وتجنيد.
6. رفع دعوى ريع عن الانتفاع بالمال الشائع.
7. المطالبة بتسليم الحصة الميراثية.
8. متابعة إجراءات الخبراء.
9. الطعن على القسمة أو الدفاع في دعاوى الميراث.
10. التفاوض للوصول إلى قسمة رضائية بين الورثة.

لذلك، فإن أجر المحامي في قضية الوراثة ليس مجرد مقابل حضور جلسة، بل هو مقابل دراسة قانونية، وإجراءات، ومتابعة، وصياغة، ومرافعة، وتفاوض، وحماية لحق الوراثة.

كيف يتم حساب أتعاب محامي قضايا الميراث؟

يتم حساب أتعاب محامي قضايا الميراث بعدة طرق، وأشهرها:

1. الأتعاب كمبلغ مقطوع

في هذه الحالة يتفق الموكل مع المحامي على مبلغ محدد مقابل عمل قانوني معين، مثل:

- استخراج أو مراجعة إعلام وراثية.
- كتابة إنذار رسمي.
- رفع دعوى فرز وتجنيد.
- متابعة دعوى تسليم ميراث.
- تقديم استشارة قانونية مكتوبة.
- حضور جلسات محددة.

وهذه الطريقة مناسبة عندما تكون الإجراءات واضحة ومحددة من البداية.

2. الأتعاب كنسبة من قيمة الحق

قد يتم الاتفاق أحيانًا على أن تكون أتعاب محامي الميراث نسبة من قيمة الحصة التي يتم تحصيلها أو الحق الذي يتم الوصول إليه، خاصة في الشركات الكبيرة أو العقارات عالية القيمة.

وقد يدور الاتفاق في بعض الحالات العملية حول نسب مثل 5% أو 10%، لكن هذه النسب ليست قاعدة ثابتة، ولا تصلح لكل القضايا، بل تخضع لطبيعة النزاع وقيمة الشركة والجهد المطلوب والاتفاق بين المحامي والموكل.

3. نظام مقدم أتعاب + نسبة

وهو نظام شائع في قضايا الميراث المعقدة، حيث يدفع الموكل مبلغًا مبدئيًا لتغطية دراسة الملف وبدء الإجراءات، ثم يتم الاتفاق على نسبة أو مبلغ إضافي عند تحقيق نتيجة معينة.

مثال ذلك:

- مقدم أتعاب عند التعاقد.
- مبلغ عند رفع الدعوى.
- مبلغ عند صدور تقرير الخبير.
- مبلغ أو نسبة عند التسوية أو الحكم النهائي.

4. الأتعاب حسب مراحل القضية

في بعض قضايا الشركة، قد يكون من الأفضل تقسيم الأتعاب إلى مراحل:

- مرحلة الدراسة القانونية.

- مرحلة الإنذار والتفاوض.
- مرحلة رفع الدعوى.
- مرحلة الخبراء.
- مرحلة الحكم.
- مرحلة التنفيذ أو التسوية.

وهذه الطريقة تساعد الموكل على معرفة ما يدفعه في كل مرحلة، وتساعد المحامي على تحديد نطاق العمل بدقة.

وإذا كانت التركة تشمل عقارًا، فقد يحتاج الورثة إلى معرفة [تكاليف تسجيل عقار موروث](#) ورسوم نقل الملكية للورثة، لأن هذه المصاريف تختلف عن أتعاب المحامي.

هل تكون أتعاب محامي الميراث نسبة أم مبلغًا مقطوعًا؟

يجوز أن تكون أتعاب محامي الميراث مبلغًا مقطوعًا، ويجوز أن تكون نسبة من الحق محل النزاع، ويجوز أن تكون مزيجًا بين الاثنين، بشرط أن يكون الاتفاق واضحًا ومكتوبًا قدر الإمكان.

والأفضل عمليًا أن يتم تحرير عقد أتعاب محامي يوضح:

- اسم الموكل والمحامي.
- موضوع القضية أو العمل القانوني.
- قيمة الأتعاب.
- طريقة السداد.
- هل الأتعاب تشمل الاستئناف أم لا؟
- هل تشمل التنفيذ أم لا؟
- هل تشمل المصروفات القضائية أم لا؟
- هل توجد أتعاب إضافية عند الصلح أو الطعن أو الخبراء؟
- هل توجد نسبة عند تحصيل الحصة الميراثية؟

وجود عقد واضح يقلل الخلافات، ويحمي الموكل والمحامي معًا.

وقد تناولنا في مقال مستقل مسألة [أتعاب المحامي ما بين الموكل والقانون](#) عند عدم وجود عقد مكتوب أو عند وجود خلاف حول تقدير الأتعاب.

متى يتم الاتفاق على نسبة من قيمة التركة؟

الاتفاق على نسبة من قيمة التركة أو من قيمة الحصة الميراثية قد يكون مناسبًا في بعض الحالات، مثل:

- وجود تركة كبيرة أو عقارات متعددة.
- وجود ورثة ممتنعين عن التسليم.
- صعوبة الوصول إلى مستندات التركة.
- وجود نزاع طويل بين الورثة.
- وجود حاجة إلى إجراءات قضائية متعددة.
- وجود احتمال للصلح أو البيع أو القسمة بعد فترة طويلة.
- وجود عقارات أو أراضٍ تحتاج إلى تقييم أو خبرة.

لكن يجب الانتباه إلى أن النسبة لا تعني أن المحامي أصبح شريكًا في الميراث، وإنما هي طريقة لحساب الأتعاب مقابل العمل القانوني، ووفقًا لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين وبما لا يخالف القانون أو آداب المهنة.

متى تكون أتعاب المحامي مبلغًا ثابتًا؟

تكون أتعاب محامي الميراث مبلغًا ثابتًا في الحالات التي يمكن تقدير العمل فيها بوضوح، مثل:

- استشارة قانونية عن توزيع التركة.
- مراجعة مستندات الميراث.
- تحرير إنذار رسمي لأحد الورثة.
- صياغة اتفاق قسمة رضائية.
- رفع دعوى محددة بإجراءات واضحة.
- متابعة إجراء واحد أمام جهة معينة.
- إعداد مذكرة قانونية في نزاع ميراث.

وفي هذه الحالة يعرف الموكل من البداية المبلغ المطلوب، ويكون الاتفاق أكثر وضوحًا من حيث الالتزامات والمصاريف.

ما العوامل التي تحدد تكلفة قضية الميراث؟

تحدد تكلفة قضية الميراث بناء على عدة عوامل، أهمها:

قيمة التركة

كلما زادت قيمة التركة أو العقار الموروث، زادت أهمية النزاع، وزادت المسؤولية القانونية، وقد ينعكس ذلك على أتعاب المحامي.

عدد الورثة

زيادة عدد الورثة تعني غالبًا زيادة في الخلافات والإعلانات والمراسلات والجلسات والمفاوضات.

وجود نزاع بين الورثة

القسمه الودية أقل تكلفة غالبًا من القسمه القضائية، لأن النزاع القضائي يحتاج إلى وقت وجلسات وخبرة ومذكرات ومتابعة.

تختلف الأتعاب إذا كانت التركة عبارة عن:

- عقار موروث.
- أرض زراعية.
- شقة أو منزل.
- شركة أو محل تجاري.
- أرصدة بنكية.
- منقولات.
- سيارات.
- ديون للتركة أو عليها.
- وجود نزاع بين الورثة

القسمه الودية أقل تكلفة غالبًا من القسمه القضائية، لأن النزاع القضائي يحتاج إلى وقت وجلسات وخبرة ومذكرات ومتابعة.

نوع الدعوى المطلوبة

تختلف أتعاب:

- دعوى فرز وتجنيد.
- دعوى تسليم ميراث.
- دعوى ريع.
- دعوى بطلان قسمة.
- دعوى طرد للغصب.
- دعوى صحة ونفاذ مرتبطة بعقار موروث.
- دعوى محاسبة أحد الورثة عن إدارة التركة.

عدد درجات التقاضي

الأتعاب في أول درجة تختلف عن الاستئناف، وقد تختلف عن النقص أو الإشكالات أو التنفيذ.

خبرة المحامي وتخصصه

محامي الميراث المتخصص في قضايا التركات والملكية الشائعة والفرز والتجنيد يكون أكثر قدرة على تقدير النزاع ووضع خطة قانونية مناسبة.

ومن أهم ما يؤثر في تقدير الأتعاب معرفة [حقوق الورثة في الميراث](#) في مصر وطبيعة النزاع، وهل يتعلق الأمر بقسمة تركة أو امتناع عن التسليم أو طعن على تصرفات.

أتعاب محامي دعوى فرز وتجنيد التركة

تعد دعوى فرز وتجنيد التركة من أكثر القضايا ارتباطاً بسؤال: كم أتعاب محامي الميراث؟

وذلك لأن هذه الدعوى غالباً تحتاج إلى:

- دراسة سندات الملكية.
- مراجعة إلام الوراثة.
- تحديد المال الشائع.
- رفع الدعوى على جميع الشركاء أو الورثة.
- متابعة إعلان الخصوم.
- حضور الجلسات.
- التعامل مع الخبير.
- تقديم مستندات ومذكرات.

- مناقشة تقرير الخبير.
- طلب البيع بالمزاد عند تعذر القسمة العينية.

لذلك، فإن **أتعاب محامي دعوى فرز وتجنيد** تختلف حسب قيمة العقار، وعدد الورثة، ومكان المال، ومدى سهولة القسمة، ووجود اعتراضات أو طعون.

أتعاب محامي قضايا الامتناع عن تسليم الميراث

في بعض الحالات، يستولي أحد الورثة على المال الموروث أو يمنع باقي الورثة من الانتفاع به، وهنا تظهر الحاجة إلى محامي ميراث لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

وقد تشمل الإجراءات:

- إنذار رسمي بالتسليم.
- محضر امتناع عن تسليم ميراث.
- دعوى مطالبة بالحصة.
- دعوى ريع عن الانتفاع المنفرد.
- دعوى فرز وتجنيد.
- طلبات تحفظية أو مستندية حسب طبيعة الحالة.

وتزيد الأتعاب في هذه القضايا إذا كان النزاع معقدًا، أو كان أحد الورثة يخفي المستندات، أو توجد تصرفات تمت على المال الموروث، أو توجد عقود بيع أو توكيلات أو منازعات ملكية.

وتزيد أهمية الاستشارة القانونية إذا كان النزاع متعلقًا بـ **عقوبة الامتناع عن تسليم الميراث الشائع** أو بوجود وارث يستأثر بالعقار أو يمنع باقي الورثة من الانتفاع.

أتعاب محامي الطعن في قضايا الميراث

الطعن في قضايا الميراث يحتاج إلى جهد قانوني مختلف عن رفع الدعوى لأول مرة، لأن المحامي هنا يراجع:

- الحكم الصادر.
- أسباب الحكم.

- أوراق الدعوى.
- تقرير الخبير.
- أوجه القصور أو الخطأ في تطبيق القانون.
- المواعيد القانونية للطعن.
- احتمالات الاستئناف أو النقض.

ولهذا فإن **أتعاب محامي الطعن في قضايا الميراث** قد تكون أعلى من الأتعاب العادية، خاصة إذا كان الطعن يحتاج إلى دراسة فنية دقيقة أو إذا كانت قيمة التركة كبيرة.

هل تختلف الأتعاب حسب قيمة التركة؟

نعم، غالبًا تختلف أتعاب محامي الميراث حسب قيمة التركة؛ لأن المسؤولية القانونية في نزاع على عقار كبير أو أرض عالية القيمة تختلف عن نزاع بسيط على منقولات أو حصة محدودة.

لكن قيمة التركة ليست العامل الوحيد، فقد تكون التركة كبيرة ولكن النزاع بسيط، وقد تكون التركة متوسطة القيمة لكن النزاع معقد جدًا بسبب كثرة الورثة أو غياب المستندات أو وجود تصرفات غير واضحة.

لذلك يجب تقييم القضية من جميع الجوانب، وليس من قيمة المال فقط.

هل توجد مصاريف قضائية بخلاف أتعاب المحامي؟

نعم، يجب التفرقة بين أتعاب المحامي والمصاريف القضائية.

أتعاب المحامي هي المقابل المتفق عليه نظير العمل القانوني، أما المصاريف القضائية فقد تشمل:

- رسوم رفع الدعوى.
- مصاريف الإعلان.
- مصاريف الشهادات والصور الرسمية.
- أمانة الخبراء.
- رسوم استخراج المستندات.
- مصاريف الانتقال أو التنفيذ.
- أي رسوم إدارية أو قضائية أخرى.

لذلك يجب أن يسأل الموكل من البداية: هل الأتعاب المتفق عليها تشمل المصاريف أم أن المصاريف تُدفع مستقلة؟

لماذا لا توجد أتعاب ثابتة لكل قضايا الميراث؟

لا توجد أتعاب ثابتة لكل قضايا الميراث لأن كل قضية تختلف عن الأخرى.

فمثلاً :

- قضية بها وريثان فقط ليست مثل قضية بها عشرة ورثة.
- عقار واحد ليس مثل عدة عقارات.
- قسمة رضائية ليست مثل نزاع قضائي.
- دعوى بسيطة ليست مثل دعوى بها خبراء وطعون.
- وجود المستندات ليس مثل فقدانها أو النزاع عليها.
- التركة الواضحة ليست مثل التركة المختلطة بالبيع أو الشركات أو الديون.

لذلك، فإن السؤال الصحيح ليس فقط: كم أتعاب محامي الميراث؟

بل السؤال الأهم: ما العمل القانوني المطلوب تحديداً في قضية الميراث؟

جدول إرشادي لأتعاب محامي الميراث في مصر

هذا الجدول إرشادي فقط، ولا يمثل سعراً ثابتاً أو ملزماً، لأن الأتعاب تختلف حسب كل حالة:

جدول إرشادي لأتعاب محامي الميراث في مصر

ملاحظات	طريقة حساب الأتعاب غالباً	نوع الخدمة القانونية
تزيد إذا كانت مكتوبة أو تحتاج مراجعة مستندات	مبلغ ثابت	استشارة قانونية في الميراث
حسب عدد المستندات وتشعب الملكية	مبلغ ثابت	مراجعة مستندات تركة
يختلف حسب الصياغة والإجراءات	مبلغ ثابت	إنذار رسمي لأحد الورثة
حسب قيمة التركة وعدد الورثة	مبلغ مقطوع أو نسبة	قسمة رضائية بين الورثة

ملاحظات	طريقة حساب الأتعاب غالبًا	نوع الخدمة القانونية
من أكثر دعاوى الميراث احتياجًا للمتابعة	مبلغ مقطوع أو مراحل	دعوى فرز وتجنيد
ترتبط بالانتفاع بالمال الشائع	مبلغ مقطوع أو نسبة	دعوى ريع
تختلف حسب المستندات وطبيعة الامتناع	مبلغ مقطوع أو نسبة	دعوى امتناع عن تسليم الميراث
لأن الطعن يحتاج دراسة قانونية متخصصة	مبلغ مستقل	الطعن في حكم ميراث
يجب تحديده في عقد الأتعاب	مبلغ مستقل أو مرحلة ضمن العقد	تنفيذ حكم قسمة أو تسليم

أتعاب محامي الميراث في السعودية وقطر والكويت والإمارات

رغم أن هذا المقال يركز على أتعاب محامي الميراث في مصر، إلا أن الباحثين كثيرًا ما يقارنون بين تكلفة محامي الميراث في مصر ودول الخليج، خاصة في قضايا الشركات التي تضم ورثة مقيمين في أكثر من دولة أو أموالاً خارج مصر.

جدول مقارنة إرشادي

أتعاب محامي الميراث في السعودية وقطر والكويت والإمارات

الدولة	طريقة تحديد أتعاب محامي الميراث	النسبة في قضايا الميراث	ملاحظات مهمة
مصر	بالاتفاق بين المحامي والموكل، وقد تكون مبلغًا مقطوعًا أو نسبة	قد تكون نسبة متفقًا عليها بحسب طبيعة القضية، مع ضرورة مراعاة الضوابط القانونية	الأفضل كتابة عقد أتعاب واضح

الدولة	طريقة تحديد أتعاب محامي الميراث	النسبة في قضايا الميراث	ملاحظات مهمة
السعودية	الأصل أن الأتعاب تحدد باتفاق بين المحامي والموكل، وعند الخلاف تقدرها المحكمة المختصة	لا توجد نسبة موحدة لكل قضايا الإرث	القضايا الكبيرة قد تُحسب بمبلغ ثابت أو نسبة حسب الاتفاق
قطر	تحدد الأتعاب بالاتفاق، ويجوز الاتفاق على نسبة في حدود معينة من قيمة ما يحكم به	يجوز الاتفاق على نسبة لا تزيد على 25% من قيمة ما يحكم به في الدعوى، وفق تعديل قانون المحاماة القطري لسنة 2025	يجب الرجوع لمحامي قطري قبل الاتفاق
الكويت	الأصل هو العقد المحرر بين المحامي والموكل	لا يجوز أن تكون الأتعاب حصة عينية من الحق المتنازع عليه	يفضل تحديد نطاق العمل والمراحل بدقة
الإمارات	الأتعاب تحدد باتفاق مكتوب، وقد توجد ترتيبات نسبة أو نجاح وفق ضوابط	في بعض الحالات قد يسمح باتفاق نسبة من المبلغ المحكوم به وفق ضوابط	تختلف الأتعاب حسب الإمارة، نوع المحكمة، وخبرة المكتب

مقارنة تقريبية في الأسعار

مقارنة تقريبية في أسعار محامي الميراث

الدولة	استشارة قانونية تقريبية	قضايا ميراث بسيطة	قضايا ميراث معقدة
مصر	تختلف حسب المكتب والخبرة	غالبًا مبلغ مقطوع مناسب لطبيعة الإجراء	قد تكون مبلغًا أكبر أو نسبة من الحق محل النزاع
السعودية	قد تبدأ من مئات الريالات وتزيد حسب المستندات	قد تكون عدة آلاف من الريالات	قد تصل إلى مبالغ كبيرة أو نسبة حسب قيمة التركة

الدولة	استشارة قانونية تقريبية	قضايا ميراث بسيطة	قضايا ميراث معقدة
قطر	غالبًا أعلى من مصر بسبب مستوى أسعار الخدمات القانونية	قد تبدأ من عدة آلاف من الريالات القطرية	قد تصل إلى عشرات الآلاف حسب النزاع
الكويت	الاستشارة قد تكون بمبلغ متوسط مقارنة بالخليج	تختلف حسب المكتب ونوع الدعوى	قد تزيد مع كثرة الجلسات والخبرة
الإمارات	الاستشارة غالبًا أعلى من مصر ومعظم الدول العربية	قد تبدأ من عدة آلاف من الدراهم	قد ترتفع كثيرًا في النزاعات العقارية أو تركت الأجانب

هذه الأرقام والنماذج لا تصلح كعرض سعر، وإنما هي مقارنة عامة؛ لأن السعر النهائي لا يتحدد إلا بعد فحص المستندات ومعرفة طبيعة النزاع.

ما الفرق بين أتعاب محامي الميراث في مصر ودول الخليج؟

الفرق الأساسي أن تكلفة الخدمات القانونية في دول الخليج غالبًا تكون أعلى من مصر بسبب اختلاف مستوى الأجور، ورسوم المكاتب، وطبيعة السوق، والعملية، وقيمة النزاعات.

لكن من الناحية القانونية، الفكرة العامة متقاربة:

- الأتعاب غالبًا تقوم على الاتفاق.
- العقد المكتوب هو الأفضل.
- النزاع المعقد يزيد التكلفة.
- القضايا العقارية أعلى من القضايا البسيطة.
- النسبة ليست قاعدة ثابتة.
- المصاريف القضائية تختلف عن أتعاب المحامي.

السند القانوني لأتعاب محامي الميراث

في مصر ودول الخليج

تختلف طريقة تحديد أتعاب محامي الميراث من دولة إلى أخرى، إلا أن الأصل في أغلب التشريعات هو الاتفاق المكتوب بين المحامي والموكل، مع مراعاة الضوابط القانونية الخاصة بكل دولة، خاصة عند الاتفاق على نسبة من قيمة الحق أو المبلغ المحكوم به.

السند القانوني المختصر لأتعاب المحامي في قضايا الميراث

الدولة	المواد المهمة في الأتعاب
مصر	المادة 82 من قانون المحاماة رقم 17 لسنة 1983: الأصل أن المحامي يتقاضى أتعابه وفقاً للعقد، وله المطالبة بأتعاب الأعمال المتفرعة، ويدخل في التقدير أهمية الدعوى والجهد والنتيجة، مع حد 20% من قيمة ما حققه من فائدة للموكل وفق قضاء ونصوص منشورة.
السعودية	المادة 26 من نظام المحاماة: الأتعاب وطريقة دفعها تحدد باتفاق مع الموكل، وعند عدم وجود اتفاق أو بطلانه أو فسخه أو انفساخه تقدرها المحكمة بحسب الجهد والمنفعة. كما تنص اللائحة على تحرير عقد مكتوب قبل بدء العمل.
قطر	المادة 37 من قانون المحاماة القطري، بعد تعديل 2025، تقرر أن الأتعاب تحدد بالاتفاق، ويجوز أن تكون نسبة لا تزيد على 25% من قيمة ما يحكم به في الدعوى.
الكويت	المادة 32 من قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 42 لسنة 1964: الأتعاب وفق العقد، ولا يجوز أن تكون حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها، وللمحامي المطالبة بأتعاب الأعمال المتفرعة. والمادة 33 تتناول تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق مكتوب أو بطلانه.
الإمارات	قرار مجلس الوزراء رقم 8 لسنة 2025، المادة 31، يقرر حق المحامي في تقاضي الأتعاب واسترداد المصروفات، كما تسمح الضوابط بنسبة لا تتجاوز 25% من قيمة الحق المقضي به بشرط الكتابة وألا تكون الأتعاب حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها.

وللتوسع في القواعد العامة لتقدير [أتعاب المحامي في مصر](#)، يمكن الرجوع إلى القواعد القانونية وأحكام النقص المتعلقة بتقدير الأتعاب.

نصائح قبل الاتفاق مع محامي ميراث

قبل الاتفاق مع محامي ميراث، من الأفضل اتباع هذه النصائح:

1. اطلب تحديد نطاق العمل بدقة.
2. اسأل هل الأتعاب تشمل الاستئناف أم لا.
3. اسأل هل التنفيذ داخل الأتعاب أم منفصل.
4. ميّز بين أتعاب المحامي والمصاريف القضائية.
5. قدم كل المستندات من البداية.
6. لا تعتمد على وعد شفهي فقط في القضايا الكبيرة.
7. اطلب عقد أتعاب مكتوبًا.
8. اسأل عن احتمالات الصلح قبل التقاضي.
9. اسأل عن المدة المتوقعة، مع العلم أن المدة لا يمكن ضمانها.
10. لا تختار المحامي بناءً على السعر فقط، بل بناءً على الخبرة والتخصص والوضوح.

متى تحتاج إلى محامي متخصص في الميراث؟

تحتاج إلى محامي متخصص في قضايا الميراث إذا وجدت أيًا من الحالات التالية:

- أحد الورثة يرفض تسليم نصيبك.
- توجد عقارات مشتركة بين الورثة.
- أحد الورثة ينتفع وحده بالتركة.
- توجد عقود بيع تمت قبل أو بعد الوفاة.
- يوجد نزاع حول صحة توقيع أو توكيل.
- توجد تركة غير محصورة.
- تحتاج إلى دعوى فرز وتجنيد.
- تحتاج إلى بيع عقار موروث.
- تريد قسمة ودية مكتوبة وآمنة.
- صدر حكم وتريد الطعن عليه.
- توجد تركة في أكثر من محافظة أو دولة.

في هذه الحالات، تكون الاستشارة المبكرة أقل تكلفة من الانتظار حتى يتعقد النزاع.

وعند اختيار المحامي، لا تنظر إلى السعر وحده، بل إلى الخبرة في قضايا الشركات والملكية، ويمكنك قراءة دليل [أفضل محامي قضايا ملكية وميراث ومدني في مصر](#)

أسئلة شائعة حول أتعاب محامي الميراث

كم أتعاب محامي الميراث في مصر؟

لا يوجد رقم ثابت لأتعاب محامي الميراث في مصر، لأن الأتعاب تختلف حسب قيمة التركة، وعدد الورثة، ونوع الدعوى، ووجود نزاع، ومدة الإجراءات، وخبرة المحامي. وقد تكون الأتعاب مبلغًا مقطوعًا أو نسبة أو نظامًا مختلطًا.

هل أتعاب محامي الميراث تكون 5% أو 10%؟

قد يتم الاتفاق في بعض القضايا على نسبة مثل 5% أو 10% من قيمة الحق محل النزاع، لكن هذه ليست قاعدة ثابتة. النسبة تختلف حسب الاتفاق وطبيعة القضية والجهد المبذول والنتيجة المتوقعة.

هل يجوز الاتفاق مع المحامي على نسبة من التركة؟

يجوز الاتفاق على طريقة حساب الأتعاب بشرط أن يكون الاتفاق واضحًا ومشروعًا ولا يخالف القانون أو آداب مهنة المحاماة. والأفضل دائمًا أن يكون الاتفاق مكتوبًا ومحددًا.

هل أتعاب المحامي تشمل رسوم المحكمة؟

ليس بالضرورة. أتعاب المحامي شيء، والمصاريف القضائية شيء آخر. لذلك يجب الاتفاق صراحة على ما إذا كانت الأتعاب تشمل الرسوم والمصاريف أم لا.

ما تكلفة دعوى فرز وتجنيد التركة؟

تختلف تكلفة دعوى فرز وتجنيد التركة حسب قيمة العقار، وعدد الورثة، ومكان العقار، ومدى قابلية القسمة، وعدد الجلسات، وإجراءات الخبراء، وما إذا كانت الدعوى ستصل إلى البيع بالمزاد أو تنتهي بالصلح.

هل تختلف الأتعاب إذا كان بين الورثة نزاع؟

نعم، النزاع بين الورثة يزيد غالبًا من الجهد والإجراءات، وبالتالي قد يزيد من أتعاب المحامي، خاصة إذا كان هناك امتناع عن التسليم، أو إخفاء للمستندات، أو اعتراض على القسمة، أو حاجة إلى خبراء.

هل تزيد الأتعاب إذا كانت التركة عقارات؟

غالبًا نعم، لأن العقارات تحتاج إلى مراجعة سندات ملكية، وبيانات مساحية، وإجراءات شهر أو تسجيل، وخبرة، وربما قسمة أو بيع بالمزاد.

ما تكلفة استشارة محامي ميراث؟

تختلف تكلفة استشارة محامي الميراث حسب خبرة المحامي، وطبيعة السؤال، وهل الاستشارة شفوية أم مكتوبة، وهل تحتاج إلى مراجعة مستندات أم لا. والاستشارة المكتوبة التي تشمل دراسة مستندات تكون أعلى من الاستشارة العامة.

هل يمكن تحديد أتعاب قضية الميراث من أول مقابلة؟

يمكن تحديد تقدير مبدئي، لكن التحديد الدقيق يحتاج إلى فحص المستندات ومعرفة عدد الورثة، وطبيعة المال الموروث، وهل توجد دعاوى قائمة أو نزاعات سابقة.

ما المستندات المطلوبة لتقدير أتعاب قضية الميراث؟

من أهم المستندات: إلام الوراثة. سندات ملكية العقارات. عقود البيع أو القسمة إن وجدت. كشوف أو مستندات الحسابات البنكية إن وجدت. إنذارات أو محاضر سابقة. أحكام قضائية سابقة. بيانات الورثة وعناوينهم. أي مستند يثبت إدارة أحد الورثة للتركة أو انتفاعه بها.

هل قضايا الطعن في الميراث أغلى من القسمة

العادية؟

قد تكون أعلى في بعض الحالات، لأن الطعن يحتاج إلى دراسة الحكم وأسباب الطعن والمستندات والمواعيد القانونية، وقد يحتاج إلى صياغة قانونية دقيقة تختلف عن الدعوى الأصلية.

موضوعات قانونية مرتبطة بأتعاب محامي الميراث

قد تحتاج أيضًا إلى قراءة موضوعات قانونية أخرى تساعدك على فهم تكلفة قضايا التركة والمصاريف المرتبطة بها.

- [فهم الميراث ونزاع الإرث في قانون الموارث](#)
- [البراءة والادانة في جنح الميراث](#)
- [مشاكل الامتناع عن تسليم الميراث المعقدة: 11 مشكلة قانونية](#)

خاتمة

في النهاية، فإن أتعاب محامي الميراث في مصر لا تُحدد برقم واحد أو نسبة واحدة تصلح لكل الحالات، وإنما تختلف حسب طبيعة التركة، وقيمة المال الموروث، وعدد الورثة، ونوع الدعوى، ودرجة النزاع، والجهد القانوني المطلوب.

وقد تكون الأتعاب مبلغًا مقطوعًا، أو نسبة من قيمة الحق محل النزاع، أو نظامًا مختلطًا يجمع بين الاثنين. والأفضل دائمًا أن يكون هناك عقد أتعاب واضح يحدد [نطاق عمل المحامي في القضايا القانونية](#)، وقيمة الأتعاب، وطريقة السداد، وما إذا كانت تشمل المصاريف أو الاستئناف أو التنفيذ.

وإذا كنت تواجه نزاعًا حول الميراث، أو تحتاج إلى قسمة تركة، أو دعوى فرز وتجنيد، أو مطالبة بحصتك الميراثية، فإن استشارة محامي متخصص في قضايا الميراث تساعدك على معرفة الطريق القانوني الصحيح، وتقدير التكلفة المتوقعة قبل بدء الإجراءات.

تنوع طرق حساب أتعاب محامي الميراث في مصر



للحصول على استشارة قانونية في قضايا الميراث والتركات وقسمة المال الشائع ، يمكنك التواصل مع مكتب محاماة متخصص لفحص المستندات وتحديد الإجراء الأنسب لحالتك

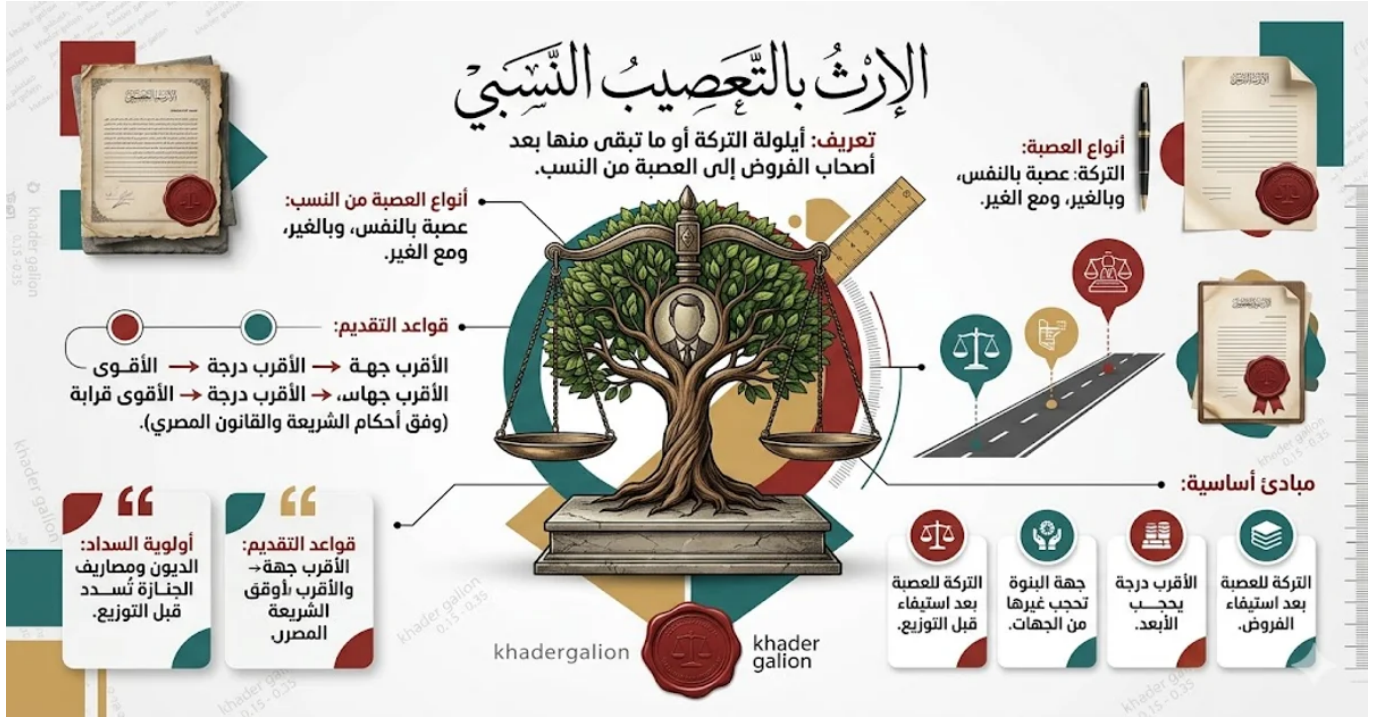
شرح عملي لـ الإرث بالتعصيب النسبي شرعا وقانونا

الإرث بالتعصيب النسبي هو أيلولة التركة أو ما تبقى منها بعد **أصحاب الفروض** إلى العصبة من النسب. ينقسم إلى عصبة بالنفس، وبالغير، ومع الغير.

يُقدم الأقرب جهة كالبنوة، ثم الأقرب درجة، ثم الأقوى قرابة، وفقا لأحكام الشريعة وقانون المواريث المصري.

- التركة للعصبة بعد استيفاء الفروض.
- جهة البنوة تحجب غيرها من الجهات.
- الأقرب درجة للمتوفى يحجب الأبعد.

الديون ومصاريف الجنازة تُسدد قبل التوزيع.



الإرث بالتعصيب النسبي: من هم العصبة وكيف توزع التركة؟

تعتبر قضايا المواريث من أكثر القضايا دقة وحساسية في المجتمع المصري، حيث ترتبط بحقوق شرعية وقانونية بالغة الأهمية.

ومن أبرز المفاهيم التي تفصل في النزاعات العائلية هو الإرث بالتعصيب النسبي، والذي يمثل ركيزة أساسية لتوزيع التركات بعد حصول أصحاب الفروض على حقوقهم.

وقد يشعر الكثيرون بالارتباك والضغط النفسي عند محاولة فهم ترتيب العصباء، ومن يحق له الميراث ومن يُحجب، خاصة في أوقات فقدان الأحبة وتداخل المطالبات.

نحن نتفهم تماماً مدى صعوبة هذه اللحظات وأهمية حصول كل ذي حق على حقه بشفافية وبما يوافق صحيح القانون.

في هذا المقال الشامل، نوضح لك أحكام الإرث بالتعصيب، وقواعد ترتيب جهات القرابة، بالإضافة إلى مبادئ انتقال التركة وفقاً لأحدث أحكام محكمة النقض المصرية. واصل القراءة لتعرف حقوقك بوضوح وتتجنب أي نزاعات مستقبلية.

ما هو الإرث بالتعصيب النسبي في القانون المصري؟

يعد الإرث بالتعصيب النسبي المبدأ الأساسي في الشريعة الإسلامية وقانون الموارث المصري رقم 77 لسنة 1943.

وينص المبدأ على أنه إذا لم تستغرق الفروض (الأنصبة المحددة شرعاً) التركة كلها، أو في حال عدم وجود أصحاب فروض من الأساس، فإن الباقي يؤول إلى العصبة من النسب.

تنقسم العصبة من النسب إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- **عصبة بالنفس:** وهم الذكور الذين يتصلون بالميت دون واسطة أنثى.
- **عصبة بالغير:** مثل البنت مع الابن، حيث يعصبها أخوها وتأخذ نصف نصيبه.
- **عصبة مع الغير:** مثل الأخت الشقيقة مع البنت.

ترتيب جهات العصبة بالنفس وقواعد التقديم

وفقاً للمادة 17 من قانون الموارث، تنحصر العصبة بالنفس في أربع جهات مرتبة ترتيباً صارماً، لا يجوز مخالفته، حيث يحجب من في الجهة الأعلى كل من في الجهات الأدنى.

شجرة الموارث الشرعية وترتيب العصبات

دليل تعليمي شامل وفقاً للفقہ الإسلامي وقانون الموارث



هذا الترتيب يأتي على النحو التالي:

1. **جهة البنوة:** تشمل الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا. وهي أقوى الجهات، حيث يحجب الابن جميع العصبات الأخرى.
2. **جهة الأبوة:** تشمل الأب والجد الصحيح وإن علا.
3. **جهة الأخوة:** تشمل الإخوة الأشقاء أو لأب وأبناءهم وإن نزلوا.
4. **جهة العمومة:** تشمل الأعمام، وأعمام الأب والجد، وأبناءهم وإن نزلوا. وهي أضعف الجهات.

سؤال أحد المتقاضين: هل يحجب وجود الأب إخوة المتوفى عن الميراث إذا كان غير متزوج وليس له أولاد؟

السؤال:

توفي شخص غير متزوج ولا يوجد له أبناء، وترك أبًا وإخوة أشقاء أو لأب، فهل وجود الأب يحجب الإخوة من الميراث؟

الإجابة القانونية:

نعم، في هذه الحالة يحجب الأب الإخوة جميعاً من الميراث حسب حرمان كامل، وذلك وفقاً لأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية والقانون المصري.

فالأب يُعد من أقوى العصبات في ترتيب الورثة، ويأخذ التركة كلها أو ما يتبقى بعد أصحاب الفروض إن وجدوا، وفي حال عدم وجود أصحاب فروض (كما في هذه الحالة)، فإنه ينفرد بالتركة كاملة.

وبالتالي:

- الإخوة الأشقاء أو لأب لا يرثون مع وجود الأب
- لأنهم من العصبات المحجوبين بالأصل الأقوى (الأب)
- وهذا يُعرف في علم الفرائض بـ الحجب بالوصف أو بالأصل الأقوى

الخلاصة:

وجود الأب في هذه الحالة يؤدي إلى حرمان الإخوة من الميراث بالكامل، ولا يكون لهم أي نصيب في التركة.

مبادئ قضائية وفقهية في حجب الإخوة بوجود الأب في الميراث

استقر قضاء محكمة النقض وقواعد الفقه الإسلامي في المواريث على أن الأب من أقوى العصبات وأسبقهم في الترتيب، فإذا اجتمع مع الإخوة الأشقاء أو لأب، فإنه يحجبهم حجب حرمان كامل، لكونه أقرب درجة في العصوبة وأقواها استحقاقًا للتركة.

وفي الحالة محل التطبيق، إذا توفي شخص غير متزوج ولا فرع وارث له (لا أبناء ولا أبناء أبناء)، وترك أبًا وإخوة، فإن التكييف القانوني الصحيح يكون على النحو التالي:

- الأب يُعد العاصب الوحيد المستحق للتركة
- يترتب على ذلك سقوط حق الإخوة في الميراث حجبًا كاملاً
- ولا يكون لهم نصيب لا فرضًا ولا تعصيبًا

ويُعد وجود الأب في هذه الحالة مانعًا قانونيًا وشرعيًا من إرث الإخوة، باعتبارهم من العصبات المتأخرين في ترتيب الاستحقاق، فلا يزاحمون الأب في درجته أو قوته في الإرث.

وعليه، فإن القاعدة المستقرة أن: وجود الأب يؤدي إلى حرمان الإخوة من الميراث حرمانًا تامًا، ويؤول كامل المال إليه باعتباره أقرب العصبات وأقواهم سببًا في الاستحقاق.

كما استقر الفقه والقانون على أن هذا الحكم مقرر في قانون المواريث المصري رقم 77 لسنة 1943، ومؤكد في شروح الفقه الإسلامي وقواعد علم الفرائض، باعتباره من المبادئ الثابتة في نظام الإرث.

قواعد التقديم داخل الجهة الواحدة

حددت المادة 18 من القانون قواعد حاسمة عند تزامم الورثة داخل نفس الجهة:

- **الأقرب درجة:** إذا اتحدت الجهة، يُقدم الأقرب درجة إلى المتوفى، بصرف النظر عن قوة القرابة. على سبيل المثال، ابن ابن عم غير شقيق (أقرب درجة) يحجب ابن ابن عم شقيق (أبعد درجة)، وهو ما أقرته محكمة النقض بوضوح.
- **الأقوى قرابة:** إذا اتحد الورثة في الجهة والدرجة، يُقدم صاحب القرابتين (الشقيق) على صاحب القرابة الواحدة (لأب).

البنوة كسبب مستقل للإرث وإثباتها قانوناً

تعتبر البنوة سبباً أصيلاً ومستقلاً من أسباب الإرث بالتعصيب النسبي. من المبادئ القانونية المستقرة في محاكم مصر أن إثبات البنوة كسبب للإرث لا يخضع للقيود الصارمة المتعلقة بسماع دعوى الزوجية.

أقرت محكمة النقض أن دعوى الإرث بسبب البنوة هي دعوى مستقلة، ويجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة (الشهادة)، حتى لو كان النسب مبنياً في الأساس على زواج صحيح.

وهذا يضمن حماية حقوق الأبناء في الميراث دون تعقيدات إجرائية تمنعهم من حقوقهم الشرعية.

انتقال التركة للورثة: متى وكيف؟

ينشأ الحق في الميراث بمجرد تحقق وفاة المورث. وبناءً عليه، تنتقل ملكية أموال التركة إلى الورثة في نفس اللحظة.

شرح ترتيب العصابات وأحكام الإرث بالتعصيب النسبي في القانون المصري والفقہ الإسلامي

1. أسباب الإرث - العصبية (الإرث بالتعصيب النسبي)

المبدأ الأساسي:

إذا لم تستغرق الفروض التركة كلها، أو لم يوجد أصحاب فروض، فإن الباقي يكون للعصبة من النسب.

العصبة من النسب ثلاثة أنواع: عصبة بالنفس، عصبة بالغير، عصبة مع الغير (المادتان 16 و17 من قانون الموارث).

ترتيب جهات العصبة بالنفس (مقدم بعضها على بعض):

- جهة البنوة (الأبناء وأبناؤهم وإن نزلوا).
- جهة الأبوة (الأب والجد وإن علا).
- جهة الأخوة (الإخوة وأبناؤهم وإن نزلوا).
- جهة العمومة (الأعمام وأعمام الأب والجد وأبناؤهم وإن نزلوا).

قواعد التقديم (المادة 18):

إذا اتحدت الجهة: يُقدم الأقرب درجة إلى المتوفى (بصرف النظر عن قوة القرابة).

إذا اتحدت الجهة والدرجة: يُقدم من كان أقوى قرابة (من له قرابتان يقدم على من له قرابة واحدة).

مثال تطبيقي هام (الطعن رقم 26 لسنة 76 ق أحوال شخصية - جلسة 23/6/2007):

- ابن ابن عم والد المتوفاة (غير الشقيق) أقرب درجة من ابن ابن ابن العم الشقيق.
- التركة كلها تؤول للأقرب درجة (ابن عم غير شقيق) رغم أن الآخر من خط شقيق أبعد درجة.

▪ مخالفة هذا الترتيب = مخالفة للقانون والثابت بالأوراق.

المبدأ المستقر: "إذا اتحدت جهة القראה قُدم الأقرب درجة إلى المتوفى بصرف النظر عن قوة القראה".

2. البنوة كسبب للإرث

المبدأ:

إثبات البنوة (النسب) كسبب للإرث لا يخضع لقيد المادة 99 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (المتعلقة بسماع دعوى الزوجية).

دعوى الإرث بسبب البنوة دعوى مستقلة ومتميزة.

يجوز إثبات البنوة بالبينة (الشهادة) قانوناً، حتى لو كان النسب مبناه زواجاً صحيحاً.

الطعن رقم 21 لسنة 44 ق - جلسة 7/4/1976:

دعوى الإرث بسبب البنوة باقية على حكمها في الشريعة الإسلامية، ولا تتأثر بمنع سماع دعوى الزوجية.

3. تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم وانتقال التركة إليهم

أ. التملك بالميراث عن طريق وضع اليد المدة الطويلة:

1. يجوز للورثة التمسك بأن مورثهم اكتسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية (15 سنة).
2. ثبوت ذلك يُعفي الورثة من تقديم سند ملكية أصلي للعقار.
3. إغفال المحكمة لهذا الدفاع الجوهري رغم المستندات (مثل كشف الضرائب العقارية) = قصور مبطل وخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم 17229 لسنة 79 ق - جلسة 22/4/2017.

ب. استحقاق الإرث وانتقاله:

1. الحق في الإرث يستحق بموت المورث فوراً.
2. تنتقل ملكية أموال التركة إلى الورثة بمجرد الوفاة.
3. إعلام تحقيق الوفاة والوراثة ليس منشئاً للحق، بل حجة ودليل على تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم وثبوت الخلافة.

4. يجوز للوارث التصرف في نصيبه (بيع، قسمة، إلخ) من لحظة الوفاة، حتى قبل صدور الإعلام.

الطعن رقم 786 لسنة 76 ق - جلسة 16/3/2019.

ج. شهر حق الإرث وإبطاله:

1. إذا أشر أصحاب المصلحة على هامش شهر حق الإرث بحكم صحة ونفاذ بيع صادر لهم من المورث، تنتفي مصلحتهم في طلب إبطال شهر الإرث.

2. القضاء بإبطال الشهر رغم ذلك = خطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم 1815 لسنة 86 ق - جلسة 18/1/2017.

د. "لا تركة إلا بعد سداد الدين":

1. التركة تظل منشغلة من لحظة الوفاة بحق عيني تبعي لدائني المتوفى.

2. يجب أداء مصاريف التجهيز والدفن، ثم ديون الميت، ثم الوصايا (في حدودها)، ثم توزيع الباقي على الورثة (المادة 4 من قانون الموارث).

3. للدائنين حق تتبع أموال التركة لاستيفاء ديونهم.

الطعن رقم 11977 لسنة 92 ق - جلسة 21/5/2025.

هـ. تطبيق الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها (قانون الموارث 77 لسنة 1943) واجبة التطبيق في مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين (مسلمين وغير مسلمين)، ويدخل في ذلك:

- تعيين الورثة.
- تحديد الأنصبة.
- انتقال التركة إليهم.

الطعن رقم 11999 لسنة 75 ق - جلسة 16/5/2023 (والمادة 875 مدني)

الخلاصة عن ما تقدم:

- العصبية: نظام ترتيب صام حسب الجهة ثم الدرجة ثم قوة القرابة. الأقرب درجة يقدم دائماً.

▪ **البنوة:** سبب مستقل للإرث، وإثباته لا يتقيد بقيود إثبات الزوجية.

▪ **انتقال التركة:** يتم فور الوفاة. الإعلام دليل وليس منشئاً. الديون لها أولوية مطلقة. الورثة يستطيعون التصرف فوراً.

المحكمة ملزمة بالرد على الدفوع الجوهريّة المتعلقة بالميراث أو وضع اليد، وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور.

شرح مفصل لجهات العصبة (العصبة بالنفس)

في قانون المواريث المصري رقم 77 لسنة 1943 (المواد 16، 17، 18)، تنقسم العصبة من النسب إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

عصبة بالنفس (الأساسية والأكثر شيوعاً).

عصبة بالغير.

عصبة مع الغير.

الطلب هنا يركز على جهات العصبة، ويقصد بها تحديداً جهات العصبة بالنفس، وهي الجهات الأربع التي نصت عليها المادة 17. تعريف العصبة بالنفس

العصبة بالنفس هم الذكور الذين يدلون إلى الميت بنفسهم (بدون واسطة أنثى)، ويأخذون كل التركة إذا انفردوا، أو الباقي بعد أصحاب الفروض. هم "أولو رجل ذكر" كما في الحديث الشريف: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى لأولى رجل ذكر».

الجهات الأربع للعصبة بالنفس (ترتيب أولوية ثابت)

تنص المادة 17 على أن للعصبة بالنفس أربع جهات، ويُقدم بعضها على بعض على الترتيب التالي:

الترتيب	الجهة	من يدخل فيها؟	ملاحظات هامة
1	البنوة	الابن، ابن الابن، ابن ابن الابن... (وإن نزلوا)	أقوى جهة على الإطلاق. الابن يحجب كل من عداه من العصبات.

ملاحظات هامة	من يدخل فيها؟	الجهة	الترتيب
الجد يحجب العم والأخ إذا لم يوجد فرع وارث.	الأب، الجد الصحيح (أبو الأب)، أبو الجد... (وإن علوا)	الأبوة	2
الأخ يحجب ابن الأخ.	الأخ الشقيق، الأخ لأب، ابن الأخ الشقيق، ابن الأخ لأب... (وإن نزلوا)	الأخوة	3
أضعف جهة في العصبات.	العم الشقيق، العم لأب، ابن العم الشقيق، ابن العم لأب... + أعمام الأب وأعمام الجد وأبنائهم (وإن نزلوا)	العمومة	4

ملاحظة هامة: هذا الترتيب ثابت ولا يجوز مخالفته. من كان في جهة أعلى يحجب كل من في الجهات الأدنى تماما، حتى لو كان الأدنى أقرب درجة.

قواعد التقديم داخل الجهة الواحدة (المادة 18)

إذا تعدد العصبات في نفس الجهة، نطبق القواعد التالية بالترتيب:

الأقرب درجة إلى المتوفى يُقدم (بصرف النظر عن قوة القرابة).

إذا تساوا في الدرجة: يُقدم الأقوى قرابة (من له قرابتان يقدم على من له قرابة واحدة).

أمثلة توضيحية:

مثال 1: داخل جهة البنوة

متوفى له: ابن + ابن ابن ← الابن يأخذ كل الباقي (يحجب ابن الابن).

مثال 2: داخل جهة الأخوة

متوفى له: أخ شقيق + ابن أخ شقيق ← الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ.

مثال 3: داخل جهة العمومة (من حكم النقص)

متوفاة لها:

ابن ابن عم والدتها (غير شقيق) ← درجة أقرب.

ابن ابن العم الشقيق ← درجة أبعد ← الأقرب درجة (ابن ابن عم غير شقيق) يأخذ كل التركة، رغم أن الآخر من خط شقيق.

هذا ما قرره محكمة النقض في الطعن رقم 26 لسنة 76 ق (جلسة 23/6/2007).

مثال 4: قوة القرابة عند التساوي في الدرجة

متوفى له: عم شقيق + عم لأب (نفس الدرجة) ← العم الشقيق يقدم لأنه ذو قرابتين (من الأب والأم)، بينما العم لأب ذو قرابة واحدة.

ملخص سريع للقواعد العملية

- الابن يحجب الجميع (أب، أخ، عم...).
- الأب يحجب الإخوة والأعمام.
- الجد يحجب الإخوة والأعمام (في بعض الحالات).
- الأخ يحجب الأعمام وأبناءهم.
- العم يأتي في آخر المطاف.

ملاحظات إضافية مهمة

1. الإناث لا يدخلن في العصبة بالنفس (إلا في حالات عصبة بالغير أو مع الغير).
2. إذا اجتمع عصبة بالنفس مع أصحاب فروض، يأخذ العصبة ما تبقى بعد الفروض.
3. إذا لم يوجد عصبة بالنفس، تنتقل إلى العصبة بالغير (مثل البنت مع الابن) أو العصبة مع الغير (مثل الأخت الشقيقة مع البنت).

تنبيه: هذا الشرح مستمد مباشرة من نصوص المواد 16، 17، 18 من قانون المواريث وأحكام محكمة النقض.

أمثلة حسابية مفصلة على توزيع التركة (وفقاً لقانون المواريث المصري رقم 77 لسنة 1943 والشريعة الإسلامية)

سأقدم لك أمثلة متنوعة وواقعية، مع شرح خطوة بخطوة. للتسهيل، نفترض أن إجمالي التركة = 240 وحدة (رقم مثالي لأنه يقبل القسمة على معظم الكسور الشرعية).

القاعدة العامة للتوزيع:

- نعطي أصحاب الفروض نصيبهم المحدد أولاً .
- يأخذ العصبة ما تبقى (الباقى).
- نطبق قواعد جهات العصبة (البنوة ← الأبوة ← الأخوة ← العمومة).
- داخل الجهة الواحدة: الأقرب درجة، ثم الأقوى قرابة.

مثال 1: ابن + بنت فقط (عصبة بالغير):

الورثة: ابن، بنت

التوزيع:

- لا يوجد أصحاب فروض.
- التركة كلها للعصبة (الابن والبنت).
- قاعدة: للذكر مثل حظ الأنثيين.

الوارث	النصيب	الحساب	المبلغ (من 240)
الابن	2/3	80×2	160
البنت	1/3	80×1	80
المجموع	كل التركة	-	240

النتيجة: الابن يأخذ ضعف البنت.

مثال 2: أب + ابن + بنت

الورثة: أب، ابن، بنت

الخطوات: الأب يأخذ فرض 1/6 (لأن هناك فرع وارث).

الباقى = $240 - 40 = 200$ يذهب للعصبة (الابن + البنت) بنسبة 2:1.

الوارث	النوع	النصيب	الحساب	المبلغ
الأب	فرض	1/6	$40 = 6 \div 240$	40
الابن	عصبة	2/3 من الباقي	$133.33 \approx 400/3 = 2/3 \times 200$	133.33
البنت	عصبة	1/3 من الباقي	$66.67 \approx 200/3 = 1/3 \times 200$	66.67
المجموع	-	-	-	240

النتيجة:

- الأب: 40
- الابن: 133.33
- البنت: 66.67

مثال 3: أخ شقيق + عم شقيق (تطبيق جهات العصبية):

الورثة: أخ شقيق، عم شقيق

الخطوات:

- لا يوجد أصحاب فروض.
- جهة الأخوة أعلى من جهة العمومة.
- الأخ الشقيق يحجب العم تماماً .

النتيجة: العم يُحجب تماماً لأن جهة الأخوة أعلى.

مثال 4: ابن ابن عم (غير شقيق) + ابن ابن عم شقيق:

(تطبيق قاعدة "الأقرب درجة" من حكم النقص)

الورثة: ابن ابن عم والدة المتوفاة (غير شقيق) ← درجة أقرب، ابن ابن العم الشقيق ← درجة أبعد.

الخطوات:

كلاهما في جهة العمومة.

نطبق قاعدة الأقرب درجة أولاً (حتى لو كانت القرابة أضعف).

ابن ابن عم (غير شقيق) أقرب درجة → يأخذ كل التركة.

المبلغ	النصيب	الدرجة	الوارث
240	كل التركة	أقرب درجة	ابن ابن عم (غير شقيق)
0	محجوب	أبعد درجة	ابن ابن العم الشقيق

هذا الحكم مطابق تماماً للطعن رقم 26 لسنة 76 ق (محكمة النقض).

مثال 5: زوجة + أم + أخ شقيق + أخت شقيقة:

الورثة: زوجة، أم، أخ شقيق، أخت شقيقة.

الخطوات:

- الزوجة تأخذ $1/4$ (لعدم وجود فرع وارث).
- الأم تأخذ $1/3$ (لعدم وجود فرع وارث).
- الباقي يذهب للعصبة (الأخ الشقيق + الأخت الشقيقة) بنسبة 2:1.

الحساب:

- الزوجة: $60 = 4 \div 240$
- الأم: $80 = 3 \div 240$
- الباقي: $100 = 80 - 60 - 240$

المبلغ	الحساب	النصيب	النوع	الوارث
60	$4 \div 240$	$1/4$	فرض	الزوجة
80	$3 \div 240$	$1/3$	فرض	الأم
66.67	$66.67 \approx 2/3 \times 100$	$2/3$ من الباقي	عصبة	الأخ الشقيق
33.33	$33.33 \approx 1/3 \times 100$	$1/3$ من الباقي	عصبة	الأخت الشقيقة
240	-	-	-	المجموع

مثال 6: جد + أخ شقيق + عم (تطبيق الجهات):

الورثة: جد (أبو الأب)، أخ شقيق، عم شقيق.

التوزيع:

- جهة الأبوة (الجد) أعلى من جهة الأخوة.
- الجد يحجب الأخ والعم.

المبلغ	النصيب	الجهة	الوارث
240	كل التركة	الأبوة	الجد
0	محجوب	الأخوة	الأخ
0	محجوب	العمومة	العم

ملخص سريع للقواعد المستخدمة في الأمثلة

التطبيق في الأمثلة	القاعدة
الأبوة تحجب الأخوة (مثال 6)	الأقرب جهة يحجب الأبعد
ابن ابن عم يحجب ابن ابن عم	الأقرب درجة داخل الجهة

القاعدة	التطبيق في الأمثلة
للذكر مثل حظ الأنثيين	الابن مع البنت، الأخ مع الأخت
الفرض يُعطى أولاً ثم الباقي	كل الأمثلة التي فيها فروض
لا تركة إلا بعد سداد الدين	يجب خصم الديون أولاً قبل التوزيع

احكام النقص عن أسباب الإرث

الموجز : الإرث بالتعصيب النسبي. ماهيته. تعدد العصبات وتعدد جهاتهم. تقديم من كان من جهة البنوة على غيره. تعددهم من جهة واحدة. أثره. تقديم أقربهم درجة إلى المتوفى بصرف النظر عن قوة القرابة. م ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

القاعدة : الإرث بالتعصيب النسبي بينه قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في المواد الآتي نصها، إذ تنص المادة ١٦ منه على أنه:

” إذا لم يوجد أحد من ذوي الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركية كانت التركية أو ما بقي منها بعد الفروض للعصبة من النسب والعصبة من النسب ثلاثة أنواع:

1. عصبة بالنفس.
2. عصبة بالغير.
3. عصبة مع الغير.

وتنص المادة ١٧ على أن:

” للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي: - البنوة، وتشمل - الأبوة، وتشمل ... - الأخوة، وتشمل ... - العمومة، وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا”.

وتنص المادة ١٨ على أن :

” إذا اتحدت العصبة بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة للميت، فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة”.

وأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:

” ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى لأولى رجل ذكر”

ومن المقرر أنه:

إذا تعددت العصابات وتعددت جهاتهم فإنه يقدم من كان من جهة البنوة على غيره ... وإذا تعددوا وكانوا من جهة واحدة قدم أقربهم درجة، فيقدم الابن على ابن الابن الأب على الجد والأخ على ابن الأخ الشقيق، والعم لأب على ابن العم الشقيق ...

وكانت المبادئ القضائية قد استقرت على أنه:

” إذا اتحدت جهة القرابة في الإرث قدم الأقرب درجة إلى المتوفي بصرف النظر عن قوة القرابة.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٧٦ ق ” أحوال شخصية ” - جلسة ٢٣/٦/٢٠٠٧

الموجز : ثبوت أن مورث الطاعنين ابن ابن عم والدة المتوفاة غير الشقيق هو الأقرب إليها في الدرجة من ابن ابن ابن العم الشقيق مورث المطعون ضدهم من العاشر حتى الثاني عشر.

مؤداه. أيلولة التركة جميعها لمورث الطاعنين ابن عم والدة المتوفاة غير الشقيق لأنه أقرب العصابات. قضاء الحكم المطعون فيه بتوريث المطعون ضدهم من العاشر حتى الثاني عشر حال كونه الأبعد درجة من مورث الطاعنين. مخالفة للقانون والثابت بالأوراق.

القاعدة: إذ كان الثابت بالأوراق أن مورث الطاعنين - ابن ابن عم والد المتوفاة ... (غير الشقيق) هو الأقرب إليها في الدرجة من ابن ابن ابن العم الشقيق مورث المطعون ضدهم من العاشر حتى الثاني عشر، ومن ثم فإن التركة جميعها تؤول لمورث الطاعنين ابن عم والد المتوفاة غير الشقيق لأنه أقرب العصابات.

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتوريث أولاد المطعون ضدهم من العاشر حتى الثاني عشر - رغم أنه الأبعد درجة من مورث الطاعنين، فإنه يكون قد خالف صحيح القانون والثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٧٦ ق ” أحوال شخصية ” - جلسة ٢٣/٦/٢٠٠٧

إثبات البنوة كسبب للإرث

الموجز .: لا يخضع لما ورد في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد

على سماع دعوى الزوجية ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة. إثبات البنوة. سبب الإرث بالبينة. جازر قانوناً .

القاعدة : متى كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى إرث بسبب البنوة، وهي دعوى متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات أي حق من الحقوق التي تكون الزوجية سبباً مباشراً لها

فإن إثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لا يخضع لما أورده المشرع في المادة 99 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها

إذ لا تأثير لهذا المنع على دعوى النسب سواء كان النسب مقصوداً لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال

فإن هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة؛ وإذ كان إثبات البنوة وهي سبب الإرث في النزاع الراهن بالبينة جائزاً قانوناً.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٧ - مجموعة المكتب الفني س ٢٧ ص ٨٩٥

تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم وانتقال التركة إليهم

الموجز: تمسك الطاعنات بتملكهن لحصة مشاع في عقار التداعي بالميراث عن مورثيهن المالكيين له بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مدلات على ذلك بالمستندات. دفاع جوهرى.

قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعواهن ملتفتاً عن بحث ذلك الدفاع بقالة عدم تقديمهن سند ملكيتهن للعقار. قصور وخطأ. علة ذلك.

القاعدة: إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنات قد تمسكن أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن ملكية الحصة المشاعة في عقار التداعي قد آلت إليهن ميراثاً عن والدهن ووالدتهن من بعده - الذى يمتلكه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

ودلن على ذلك بكشف رسمي صادر من الضرائب العقارية يتضمن أن عقار النزاع مكلف باسمه، وكان الحكم الابتدائي إذ قضى برفض دعواهن قد التفت عن هذا الدفاع .

ولم يعرض له إيراداً أو ردّاً ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره أو يعن بتحقيقه وتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه واستظهاراً لحقيقة مدلوله وما ينطوي عليه مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ووقف منه عند حد القول - مشايحاً تقرير الخبير - بأن الطاعنات لم يقدمن سند ملكيتهن لعقار التداعي.

وهو ما لا يصلح رداً على دفاعهن حال أن ثبوت اكتساب مورثهن ملكية هذا العقار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية يعفيهن من تقديم الدليل على ملكيتهن لحصتهن الميراثية فيه، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي وأحال إليه في أسبابه، فإنه يكون قد ران عليه القصور المبطل الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٢٢٩ لسنة ٧٩ ق - جلسة ٢٠١٧/٤/٢٢

الموجز: ثبوت تأشير المطعون ضدهم الأربعة الأول بحكم صحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهم من المورث على هامش شهر حق الإرث. أثره انتفاء مصلحتهم في إقامة دعواهم بأبطال شهر حق الإرث. قضاء الحكم المطعون فيه لهم بطلباتهم.

القاعدة : وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الأربعة الأول قد أشروا على هامش شهر حق الإرث بالحكم الصادر لهم بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الإشارة إليه.

ومن ثم تنتفي مصلحتهم في إقامة هذه الدعوى بطلب بطلان شهر حق الإرث، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإبطال شهر حق الإرث محل التداعي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

خطأ. الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٨٦ - جلسة ٢٠١٧/١/١٨

الإرث. استحقاقه بموت المورث

الموجز: الإرث. استحقاقه بموت المورث. أثره انتقال ملكية أموال التركة إلى الورثة بوفاة المورث. إعلام تحقيق الوفاة والوراثة ليس منشأ لها. اعتباره حجة ودليلاً على تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وثبوت خلافتهم للمورث حق. مؤداه للوراث حق التصرف في نصيبه بوفاة المورث. م 1 من ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارد.

القاعدة: مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارد يقضي بأن الحق في الإرث يستحق بموت المورث، فتنتقل ملكية

أموال التركة إلى الورثة بمجرد تحقق سبب انتقالها وهو وفاة المورث.

وكان إعلام تحقيق الوفاة والوراثة الذي يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية - ولئن كان يصلح حجة ودليلاً على تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث.

إلا أنه إذ يخلع على الورثة هذه الصفة ويثبت خلافتهم للمورث فإنه يُقرر حالة ولا ينشئها، فلا يتوقف على صدوره استحقاق الإرث الذي ينشأ بمجرد وفاة المورث.

ويجوز للوارث من هذا الوقت التصرف في نصيبه بجميع أنواع التصرفات بما في ذلك الاتفاق مع باقي الورثة على قسمة أموال التركة.

**الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٧٦ ق - جلسة ٢٠١٥/٣/١٦ - مجموعة المكتب الفني
س ٦٦ ص ٤١٩**

الموجز: التركة أيلولتها إلى الورثة بعد أداء مصاريف من تلزمه نفقته وديون العباد وتنفيذ وصيته. لا تركة إلا بعد سداد الديون. مؤداه انشغال التركة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعي لدائني المتوفي. أثره. حقهم في تتبعها لاستيفاء ديونهم منها.

القاعدة: النص في المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي:

- (أولاً) ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن.
- (ثانياً) ديون الميت
- (ثالثاً) ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية

ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة، ...".

يدل على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته، ولا تؤول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته، وما عليه من ديون العباد وما ينفذ من وصاياه.

ومن هنا كانت قاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين - ومؤداه أن تظل التركة منشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعي لدائني المتوفي يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها.

م ٤ من ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣. الطعن رقم ١١٩٧٧ لسنة ٩٢ ق - جلسة
٢٠٢٥/٥/٢١

الموجز: الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها واجبة التطبيق في مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين مسلمين وغير مسلمين منها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال التركة إليهم. م ٨٧٥ مدني والمواد ١ ، ٤ ، ٦ ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث.

القاعدة: مفاد نص المادة ٨٧٥ من القانون المدني والمواد الأولى والرابعة والسادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يدل على أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجبة التطبيق في مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين مسلمين وغير مسلمين داخلا في نطاقها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال التركة إليهم.

الطعن رقم ١١٩٩٩ لسنة ٧٥ ق - جلسة مجموعة المكتب الفني س ٧٤ ص
٤٨٤

مقالات قانونية مرتبطة بأسباب الإرث والعصبة والإرث بالتعصيب

- [الميراث عند المسلمين وفروض تقسيم التركة في مصر](#)
- [إعلام الوراثة: أهميته وإجراءاته لتحديد الورثة وتقسيم الميراث](#)
- [التركة المورثة وتقسيم الورث لحصص وديون الميراث بأحكام النقص](#)
- [الأسئلة الشائعة حول الميراث والملكية في القانون المصري](#)
- [شرح اختصاص الإرث والتركات وأسباب الإرث في القانون](#)
- [حقوق الورثة في الميراث في القانون المصري: الدليل الشرعي والقانوني الكامل](#)

تقسم الورث بالفرز والتجنب في أحكام النقص

شهادة الحق في الإرث وتسليم الوارث نصيبه في التركة

أهمية تقسيم الميراث في الإسلام وصيغ جنح الإرث القانونية

محكمة النقص: الإرث سبب المال الشائع

إجابات قانونية مهمة حول المواريث والعصبات لا بد أن تعرفها

هل الأخ يحجب العم في الميراث؟

نعم، وفقاً لترتيب جهات العصبة بالنفس، فإن جهة الأخوة تسبق جهة العمومة، وبالتالي يحجب الأخ الشقيق أو لأب جميع الأعمام وأبناءهم من الميراث.

متى يحق للوارث التصرف في نصيبه من التركة؟

يحق للوارث التصرف في نصيبه من التركة بالبيع أو التنازل أو القسمة بمجرد وفاة المورث، لأن ملكية التركة تنتقل فور الوفاة، ولا يُشترط انتظار صدور إعلام الوراثة للتصرف.

هل يجوز إثبات البنوة للميراث بشهادة الشهود؟

نعم، استقرت محكمة النقص المصرية على أن دعوى الإرث بسبب البنوة دعوى مستقلة، ويجوز إثبات البنوة فيها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك شهادة الشهود البينة.

ماذا لو تساوى الورثة العصبة في الجهة والدرجة؟

إذا اتحد العصبات في الجهة والدرجة معاً، يُرَّجح بينهم بقوة القرابة؛ فالأخ الشقيق قرابة من الأب والأم يُقدم على الأخ لأب قرابة

من الأب فقط.

هل تُوزع التركة قبل سداد ديون المتوفى؟

لا، القاعدة الشرعية والقانونية تنص على أنه لا تركة إلا بعد سداد الدين. يجب أولاً خصم مصاريف الجنازة والدفن، ثم سداد ديون المتوفى، ثم تنفيذ الوصايا، ويوزع الباقي فقط على الورثة.

كيف أثبت ملكية عقار ضمن التركة إذا لم يوجد عقد مسجل باسم المورث؟

يجوز للورثة التمسك باكتساب مورثهم للملكية عن طريق التقادم المكسب وضع اليد الهادئ والمستقر لمدة 15 عاماً وتقديم مستندات تثبت ذلك ككشوف الضرائب العقارية، وهو ما يُغني عن تقديم سند ملكية مسجل.

الخاتمة:

يُعد الإرث بالتعصيب النسبي نظاماً دقيقاً ومحكماً يضمن توزيع التركة بشكل عادل على أقارب المتوفى من الذكور وفق ترتيب الجهة، والدرجة، وقوة القرابة.

ورغم وضوح القواعد في [قانون الموارث المصري](#) والشريعة الإسلامية، إلا أن التطبيق العملي غالباً ما يفرز نزاعات معقدة حول درجات القرابة، وإثبات البنوة، وتصرفات المورث قبل الوفاة، وسداد ديون التركة.

إذا كنت تواجه أي تحديات أو نزاعات تتعلق بتوزيع الميراث أو استخراج إعلام الوراثة، فإن الوقت هو العامل الأهم لحماية حقوقك. ننصحك بالتواصل الفوري مع فريق عزيز للمحاماة للحصول على الدعم القانوني المتخصص الذي يضمن وصول الحقوق لأصحابها بكل شفافية وحزم.

خدمات ومقالات مهمة حول تقسيم التركة ونزاعات الميراث



للحصول على مشورة دقيقة حول تقسيم التركة، اطلب الآن: [الاستشارات القانونية](#).

لحل نزاعات الإرث المعقدة، لا تتردد و [اتصل بنا](#) لمناقشة قضيتك.

نوفر في مكتب عبدالعزيز عمار للمحاماة أحدث [الخدمات القانونية الإلكترونية](#) لتسهيل إجراءاتك.

إذا كان لديك نزاع عقاري أو ميراثي، تواصل مع أفضل [محامي مدني بالزقازيق](#).

مقالات مهمة عن المواريث:

- تعرف على أحكام [بطلان بيع المورث](#)
- قواعد [الوصية المستترة](#)
- الإجراءات القانونية لـ [دعوى فرز وتحنيب التركة](#)